أثر التطور الرقمي على مسؤولية المتعاقدين في العقود الإلكترونية

المدرس المساعد/ كرار براق طالب

جامعة ميسان /كلية الصيدلة

البريد الإلكتروني Email : karrar.burak@uomisan.edu.iq

الكلمات المفتاحية: العقود الإلكترونية، التوقيع الإلكتروني، المسؤولية القانونية، البلوكتشين، التطور الرقمي.

كيفية اقتباس البحث

طالب ، كرار براق، أثر التطور الرقمي على مسؤولية المتعاقدين في العقود الإلكترونية ،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، نيسان ٢٠٢٥،المجلد:١٥ ،العدد:٣ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The impact of digital development on the liability of contractors in electronic contracts

Karrar Buraq talib
University of Maysan, College of Pharmacy

Keywords : Electronic contracts, electronic signature, legal liability, blockchain, digital development.

How To Cite This Article
Talib, Karrar Buraq , The impact of digital development on the liability of contractors in electronic contracts, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, April 2025,Volume:15,Issue 3.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

Digital development has brought about radical transformations in the world of contracts, as electronic contracts have become a major alternative to traditional contracts in various fields, which has significantly affected the responsibilities of contracting parties. This research witnesses the exploration and analysis of the impact of digital development on the responsibility of contracting parties in electronic contracts by studying how laws and legal systems adapt to these transformations. The study focuses on a set of factors that highlight this impact, such as electronic signature, smart contracts, personal data protection, digital documentation, and the role of modern technologies such as blockchain in enhancing contract transparency and reducing manipulation. The research deals with analyzing the legal frameworks regulating electronic contracts in Arab and international laws, explaining the extent of the efficiency of these frameworks in protecting the rights of contracting parties and ensuring the implementation of agreed-upon obligations. The research also discusses the challenges facing contracting parties in the digital environment, such as the difficulty of proving

identity and verifying authenticity, and the impact of the lack of physical presence of the parties on their obligations and responsibilities. The study also highlights existing legal gaps that may affect the determination of liability in the event of a dispute or breach of an electronic contract, and puts forward recommendations to strengthen legislation related to digital contracts, with a focus on the importance of establishing advanced legal systems that respond to the challenges of digital technology and keep pace with rapid developments in this field.

المستخلص

أدى التطور الرقمي إلى إحداث تحولات جذرية في عالم العقود، حيث أصبحت العقود الإلكترونية بديلاً رئيسيًا للعقود التقليدية في مختلف المجالات، مما أثّر بشكل كبير على مسؤوليات الأطراف المتعاقدة. يشهد هذا البحث على استكشاف وتحليل تأثير التطور الرقمي على مسؤولية المتعاقدين في العقود الإلكترونية من خلال دراسة كيفية تكيف القوانين والأنظمة القانونية مع هذه التحولات. تركز الدراسة على مجموعة من العوامل التي تبرز هذا التأثير، مثل التوقيع الإلكتروني، والعقود الذكية، وحماية البيانات الشخصية، والتوثيق الرقمي، ودور التقنيات الحديثة مثل البلوكتشين في تعزيز شفافية العقود وتقليل التلاعب، ويتناول البحث تحليل الأطر القانونية المنظمة للعقود الإلكترونية في القوانين العربية والدولية، موضحًا مدى كفاءة هذه الأطر في حماية حقوق الأطراف المتعاقدة وضمان تنفيذ الالتزامات المتفق عليها. كما يناقش البحث التحديات التي تواجه الأطراف المتعاقدة في البيئة الرقمية، مثل صعوبة إثبات الهوية والتحقق من الأصالة، وتأثير عدم التواجد المادي للأطراف على التزاماتهم ومسؤولياتهم، وتسلط الدراسة الضوء أيضًا على الفجوات القانونية القائمة التي قد تؤثر على تحديد المسؤولية في حالة حدوث نزاع أو إخلال بالعقد الإلكتروني، وتطرح توصيات لتعزيز التشريعات المتعلقة بالتعاقدات الرقمية، مع التركيز على أهمية إنشاء أنظمة قانونية متطورة تستجيب لتحديات التكنولوجيا الرقمية وتواكب التطورات المتسارعة في هذا المجال.

المقدمة

في عصر التكنولوجيا الرقمية الحديثة، أصبحت العقود الإلكترونية أحد الوسائل الأساسية لإبرام الاتفاقيات بين الأفراد والشركات على حد سواء. لقد أدى الانتقال من العقود التقليدية إلى العقود الإلكترونية إلى تغييرات جذرية في كيفية تنفيذ الالتزامات القانونية وتحمل المسؤوليات بين الأطراف المتعاقدة. فالتحول الرقمي الذي نشهده اليوم لم يؤثر فقط على الوسائل التقنية لإبرام العقود، بل امتد تأثيره إلى المفاهيم القانونية المتعلقة بالمسؤولية، التزامات الأطراف، وطرق فض النزاعات، ولقد أحدث هذا التطور الرقمي ثورة في طريقة التعاملات القانونية، مما

أدى إلى ظهور العديد من التحديات الجديدة. فبينما كانت العقود التقليدية تعتمد على التوقيع اليدوي والحضور الفعلي للأطراف، تعتمد العقود الإلكترونية على وسائل رقمية مثل التوقيع الإلكتروني والمنصات الرقمية التي تتيح إبرام العقود عن بُعد. هذه الوسائل الجديدة، وإن كانت أكثر كفاءة وسرعة، إلا أنها تطرح تساؤلات جديدة حول التحقق من هوية الأطراف المتعاقدة، حماية البيانات الشخصية، وضمان صحة الالتزام.

إلى جانب ذلك، يشير التحول الرقمي إلى زيادة اعتماد الشركات على التجارة الإلكترونية والوسائل الرقمية لإتمام معاملاتها، وهو ما يفتح الباب أمام تحديات قانونية تتعلق بمدى التزام الأطراف المتعاقدة في هذا النوع من العقود. يتطلب هذا الوضع إعادة النظر في الأطر القانونية التقليدية وتكييفها مع هذه التطورات لضمان تحقيق العدالة وحماية حقوق الأطراف، والتطور الرقمي غيّر بشكل جذري أسلوب التعاقد في العالم المعاصر. في العقود التقليدية، كان للأطراف المتعاقدة تواجد مادي، وكانت طرق إثبات الالتزامات واضحة من خلال توقيع الأوراق أو شهادات الشهود. لكن مع ظهور العقود الإلكترونية، تغيرت هذه القواعد، إذ أصبح بالإمكان إبرام العقود عبر الإنترنت دون الحاجة لحضور الأطراف فعليًا. هذا التحول الرقمي أدى إلى بروز تحديات جديدة في مجال المسؤولية القانونية، خاصة فيما يتعلق بكيفية إثبات الهوية الرقمية للأطراف المتعاقدة، وإثبات التزامهم بشروط العقد، وتعتبر المسؤولية القانونية في العقود الإلكترونية مشابهة إلى حد كبير للعقود التقليدية، إلا أن الوسائل التقنية التي يتم بها إبرام هذه العقود فرضت إعادة تفسير هذه المسؤولية. على سبيل المثال، في حالة وجود نزاع حول تنفيذ عقد إلكتروني، قد يكون من الصعب تحديد من يتحمل المسؤولية في حالة وقوع خطأ تقني أثناء إبرام العقد، أو في حالة فقدان البيانات الإلكترونية. كذلك، قد يكون هناك تحدي في التحقق من هوية الطرف المتعاقد في حالة استخدام تقنيات مثل التوقيع الإلكتروني.

إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية هذا البحث حول التغيرات الجذرية التي أحدثها التطور الرقمي في العقود الإلكترونية، وتأثيرها على مسؤولية المتعاقدين. حيث برزت تحديات جديدة تتعلق بالتحقق من هوية الأطراف المتعاقدة، ضمانات حماية البيانات الشخصية، والإجراءات القانونية المتعلقة بتنفيذ الالتزامات. فالتحول الرقمي أوجد بيئة تعاقدية جديدة تفرض إعادة النظر في الأطر القانونية والتشريعات المعمول بها لضمان حماية حقوق الأطراف.

المشكلة الرئيسية:

كيف يؤثر التطور الرقمي على تحديد مسؤولية المتعاقدين في العقود الإلكترونية؟ وما هي التدابير القانونية التي يمكن اعتمادها لضمان حماية حقوق الأطراف وتوفير بيئة قانونية آمنة للتعاملات الإلكترونية؟

الأسئلة الفرعية:

١. ما هي أبرز التحديات القانونية التي أفرزها التحول الرقمي في مجال العقود الإلكترونية؟

٢. كيف يمكن ضمان التحقق من هوية الأطراف المتعاقدة في العقود الإلكترونية بطريقة آمنة وموثوقة؟

٣. ما هو دور التشريعات والقوانين الحالية في حماية حقوق المتعاقدين في العقود الإلكترونية؟

٤. ما هي الإجراءات التي يمكن اعتمادها لضمان حماية البيانات الشخصية في العقود الإلكترونية؟

٥. كيف تعاملت المحاكم مع النزاعات المتعلقة بالعقود الإلكترونية في القرارات القضائية الحديثة؟

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من الحاجة الملحة لتكييف الأطر القانونية مع التطور الرقمي السريع، الذي أثر بشكل كبير على مختلف مجالات الحياة، بما في ذلك العقود الإلكترونية. كما يسعى البحث إلى تسليط الضوء على النقاط القانونية والتشريعية التي تتطلب تعديلات لضمان حماية حقوق المتعاقدين. بالإضافة إلى توفير إرشادات للمشرعين والمحامين حول كيفية التعامل مع التحديات الجديدة التي فرضها التطور الرقمي.

أهداف البحث:

١. تحليل تأثير التطور الرقمي على العقود الإلكترونية من حيث المسؤولية القانونية للأطراف المتعاقدة.

٢. تسليط الضوء على التحديات القانونية المتعلقة بالتحقق من الهوية وحماية البيانات الشخصية في العقود الإلكترونية.

٣. دراسة القرارات القضائية المتعلقة بالعقود الإلكترونية وتحليلها لفهم توجه المحاكم في هذا المجال.

٤. اقتراح تعديلات قانونية وتوصيات لتعزيز الأطر التشريعية المتعلقة بالعقود الإلكترونية.

فرضيات البحث:

التطور الرقمي أدى إلى تغييرات كبيرة في مسؤولية الأطراف المتعاقدة في العقود الإلكترونية، وان الأطر القانونية الحالية غير كافية للتعامل مع التحديات الجديدة المتعلقة بالعقود الإلكترونية، خاصة فيما يتعلق بالتحقق من الهوية وحماية البيانات، والحاجة إلى تعديلات تشريعية وتحديث القوانين لضمان بيئة قانونية آمنة للتعاملات الإلكترونية.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج التحليلي القانوني لدراسة القوانين والأنظمة المتعلقة بالعقود الإلكترونية، وتحليل القرارات القضائية ذات الصلة. سيتم استخدام التحليل القانوني لفهم كيفية تعامل المشرعين والقضاء مع التحديات القانونية الناشئة عن العقود الإلكترونية، بالإضافة إلى دراسة الحالات العملية والنزاعات التي نشأت نتيجة لهذا النوع من العقود.

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية

تمهيد

تعد العقود الإلكترونية من الظواهر الحديثة التي نتجت عن التطورات المتسارعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما أحدث تحولاً جذرياً في آليات التعاقد التجاري والقانوني. ومع الانتشار الواسع للتجارة الإلكترونية وزيادة الاعتماد على الوسائل الرقمية في إنجاز المعاملات، أصبحت العقود الإلكترونية جزءًا لا يتجزأ من الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والشركات على حد سواء، وتتجاوز العقود الإلكترونية التعريف التقليدي للعقد، حيث تتطلب أنماط جديدة من التفاعل والتفاوض، مما يستدعي فهمًا عميقًا لمزاياها وخصائصها الفريدة. فبدلاً من التوقيع الورقي التقليدي، يعتمد إبرام العقود الإلكترونية على تقنيات مثل التوقيع الرقمي والتشفير، مما يوفر مستوى أعلى من الأمان والموثوقية، وعلى الرغم من وجود تشابهات مع العقود التقليدية في متطلبات الإبرام، إلا أن العقود الإلكترونية تطرح تحديات قانونية وتكنولوجية تتطلب الإلمام بالتشريعات المعمول بها، لضمان حماية حقوق الأطراف وضمان تنفيذ العقود بشكل فعّال.

المطلب الاول: تعريف العقود الإلكترونية

العقود الإلكترونية هي العقود التي تتم عبر وسائل الاتصال الإلكترونية، مثل الإنترنت أو غيرها من الشبكات الرقمية، بين طرفين أو أكثر بهدف تبادل السلع، الخدمات، أو الحقوق. تطورت العقود الإلكترونية كنتيجة مباشرة لظهور وتطور التكنولوجيا الرقمية الحديثة، التي غيرت بشكل جذري الطريقة التي يتم بها التعاقد في مختلف الأنشطة التجارية والمدنية. وقد أصبحت هذه

العقود ذات أهمية كبيرة في الوقت الحاضر نتيجة الاعتماد المتزايد على التجارة الإلكترونية، والمعاملات الرقمية، التي أصبحت جزءًا لا يتجزأ من حياة الأفراد والشركات حول العالم.[١]

العقود الإلكترونية لا تختلف من حيث الجوهر عن العقود التقليدية، فهي تتطلب توفر الأركان الأساسية لإبرام العقد، وهي: العرض، والقبول، والمحل، والسبب، والأهلية. إلا أن ما يميز العقود الإلكترونية هو الوسيلة التي يتم بها إبرام العقد وتنفيذه. بينما يتم إبرام العقود التقليدية عبر التواصل المباشر أو الورقي بين الأطراف، فإن العقود الإلكترونية تُبرم باستخدام الوسائط الإلكترونية مثل البريد الإلكتروني، المواقع الإلكترونية، أو منصات التجارة الإلكترونية، ويتم اعتماد وسائل تكنولوجية متقدمة لإثبات هويات الأطراف المتعاقدة وضمان صحة العقود مثل التوقيع الإلكتروني أو تقنيات البلوكتشين.

المطلب الثاني: مميزات العقود الإلكترونية في العصر الرقمي.

العقود الإلكترونية أصبحت جزءاً أساسياً من التجارة والأعمال في العصر الرقمي، حيث أدى الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا والإنترنت إلى تطوير أساليب جديدة لإنجاز المعاملات القانونية والتجارية بسرعة وفعالية. العقود الإلكترونية تتميز بالعديد من الفوائد التي تجعلها أكثر ملاءمة وملائمة للبيئة الرقمية مقارنة بالعقود التقليدية. فيما يلي شرح لأبرز مميزات العقود الإلكترونية في العصر الرقمي:[٢]

١.السرعة والكفاءة في إبرام العقود

واحدة من أهم المميزات التي تقدمها العقود الإلكترونية هي السرعة في إنجاز المعاملات. في العقود التقليدية، قد يستغرق إعداد العقد وإرساله وتوقيعه وقتاً طويلاً، حيث تعتمد الإجراءات عادةً على الاجتماعات الشخصية أو تبادل المستندات عبر البريد أو الفاكس. في المقابل، تتيح العقود الإلكترونية إبرام العقود بسرعة فائقة بفضل التقنيات الحديثة التي تُمكن الأطراف من التواصل والتفاوض والتوقيع في وقت قصير جدًا ودون الحاجة إلى اللقاء المادي، وتتم العقود الإلكترونية عبر الإنترنت بشكل فوري تقريبًا، حيث يمكن إرسال العروض واستقبال القبولات والاتفاق على الشروط في غضون دقائق. هذه السرعة ليست فقط ميزة للشركات الكبرى، ولكن أيضًا للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد على إنجاز الأعمال بكفاءة عالية وبأقل تكلفة ممكنة. يمكن لهذه السرعة أن تعزز من كفاءة العمليات التجارية وتسريع دورة الأعمال، مما يسمح للشركات بإتمام المزيد من الصفقات في وقت أقصر. [٣]

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2025 Volume :15 Issue : 3
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

٢.الوصول العالمي والعولمة

في العالم الرقمي، يتمتع الوصول العالمي بأهمية قصوى. تسمح العقود الإلكترونية للأطراف بإبرام الصفقات بغض النظر عن الحدود الجغرافية. سواء كان الطرف الآخر في نفس المدينة أو في قارة أخرى، يمكن التعاقد بسهولة عبر الإنترنت. هذه الخاصية تمكّن الشركات والأفراد من الوصول إلى أسواق جديدة حول العالم دون قيود مكانية، مما يسهم في توسيع نطاق الأعمال وتعزيز التجارة الدولية، وعلى سبيل المثال، يمكن لشركة صغيرة في دولة نامية الوصول إلى عملاء في أوروبا أو آسيا أو الولايات المتحدة باستخدام منصة إلكترونية واحدة لإبرام العقود. كما أن العقود الإلكترونية تتيح للأفراد والشركات التعامل مع أسواق دولية بسهولة، مما يؤدي إلى تنويع قاعدة العملاء وزيادة الفرص التجارية في الأسواق العالمية: .[٤]

٣.خفض التكاليف التشغيلية

تُعد التكلفة المنخفضة أحد أهم مميزات العقود الإلكترونية مقارنة بالعقود الورقية التقليدية. العقود الإلكترونية تقلل من تكاليف الطباعة، الورق، التوقيعات اليدوية، والبريد، إذ يتم إنشاء العقود وإرسالها وتوقيعها وتوثيقها بشكل إلكتروني بالكامل. لا توجد حاجة إلى إعداد نسخ ورقية أو تنظيم اجتماعات وجهاً لوجه بين الأطراف، مما يخفض التكاليف المرتبطة بالسفر والمكاتب والمرافق، وإضافة إلى ذلك، العقود الإلكترونية تساهم في تقليل الاعتماد على الموظفين الإداريين الذين يتولون عادةً إدارة العقود الورقية وحفظها، مما يوفر تكاليف إضافية تتعلق بالعمالة. بدلاً من ذلك، يمكن إتمام كافة العمليات إلكترونيًا وبشكل آلي باستخدام أنظمة إدارة العقود، مما يعزز الكفاءة ويقلل من التكاليف المرتبطة بالتعاملات التقليدية. [٥]

٤.التوثيق والحفظ الإلكتروني

توفر العقود الإلكترونية ميزة كبيرة تتعلق بـ التوثيق والحفظ الآمن. بدلاً من حفظ العقود الورقية في ملفات مادية قد تتعرض للتلف أو الضياع بمرور الوقت، يتم حفظ العقود الإلكترونية في شكل ملفات رقمية على أنظمة آمنة أو سحابة إلكترونية. هذه العقود تكون محفوظة بشكل دائم ويمكن الوصول إليها بسهولة في أي وقت ومن أي مكان، مما يسهل عملية استرجاعها والتحقق منها عند الحاجة، وإضافة إلى ذلك، يمكن تعزيز أمان العقود الإلكترونية باستخدام التوقيعات الرقمية وتقنيات التشفير التي تضمن عدم العبث بمحتوى العقد أو التلاعب به. توفر هذه التقنيات درجة عالية من الأمان والشفافية، مما يعزز ثقة الأطراف المتعاقدة في صحة البيانات والمعلومات المقدمة. كما أن أنظمة الحفظ الإلكتروني تتيح إمكانية تتبع تاريخ التعديلات التي أجريت على العقد، مما يسهم في زيادة الشفافية وتجنب النزاعات القانونية المحتملة. .[٦]

٥.سهولة الوصول وإمكانية التتبع

بفضل التقنيات الحديثة، يمكن الوصول إلى العقود الإلكترونية بسهولة ومن أي مكان وزمان. ما دام هناك اتصال بالإنترنت، يمكن للأطراف المتعاقدة مراجعة العقود أو إجراء التعديلات عليها، أو حتى التوقيع عليها إلكترونيًا باستخدام أجهزة الحاسوب أو الهواتف الذكية. هذا الوصول السريع والمباشر يسهم في تسهيل عمليات التعاقد دون الحاجة إلى انتظار المراسلات البريدية أو الاجتماع الشخصي، وبالإضافة إلى ذلك، توفر أنظمة العقود الإلكترونية إمكانية تتبع العقود ومراحل إنجازها. يمكن تتبع من قام بالتوقيع، متى تم التوقيع، وما هي التعديلات التي أجريت على العقد. هذا التتبع يضمن الشفافية الكاملة بين الأطراف ويتيح العودة إلى التفاصيل الدقيقة في أي وقت عند الحاجة. كما يمكن استخدام أنظمة إدارة العقود لتنظيم وإدارة جميع العقود بشكل إلكتروني، مما يسهل على الشركات والأفراد متابعة عقودهم بكفاءة.[٧]

٦.التوقيع الإلكتروني والتوثيق الرقمي

التوقيع الإلكتروني يعد من أهم المزايا التي تميز العقود الإلكترونية. بدلاً من الحاجة إلى توقيع مادي، يمكن للأطراف استخدام التوقيع الإلكتروني لتأكيد موافقتهم على الشروط. التوقيع الإلكتروني معترف به قانونيًا في معظم الدول، وله نفس القوة القانونية مثل التوقيع اليدوي. يمكن أن يكون التوقيع الإلكتروني بسيطًا مثل كتابة الاسم، أو أكثر تعقيدًا مثل التوقيع الرقمي الذي يعتمد على تقنيات التشفير ويضمن مستوى عالٍ من الأمان، والتوقيع الإلكتروني يجعل إبرام العقود أكثر سهولة وأمانًا. في البيئات التقليدية، قد يتطلب الحصول على توقيع شخصي السفر أو إرسال المستندات بالبريد. بينما في العقود الإلكترونية، يتم كل شيء إلكترونيًا ودون عناء. بالإضافة إلى ذلك، يساهم التوقيع الإلكتروني في تعزيز الموثوقية والأمان، حيث يتم توثيق كل خطوة من خطوات التعاقد بشكل رقمي، مما يوفر أدلة واضحة على موافقة الأطراف. [٨]

٧.الامتثال للتشريعات وحماية المستهلك

بفضل التطورات في التشريعات والقوانين الدولية، باتت العقود الإلكترونية معترف بها قانونيًا في العديد من الدول، حيث يتمتع التوقيع الإلكتروني بالقوة القانونية نفسها التي يتمتع بها التوقيع التقليدي. دول كثيرة أصدرت قوانين متعلقة بحماية المستهلك وتنظيم العقود الإلكترونية لضمان حقوق الأطراف المتعاقدة. على سبيل المثال، هناك قوانين تنظم حق التراجع عن العقد الإلكتروني خلال فترة محددة، أو إلزام البائع بتقديم معلومات واضحة حول شروط العقد، والامتثال لهذه التشريعات يوفر حماية أكبر للأطراف المتعاقدة، ويضمن أن العقود الإلكترونية تتم وفقًا للأطر القانونية المعمول بها، مما يخلق بيئة أكثر شفافية وعدالة للأعمال التجارية.[٩]

٨.المرونة والتنوع في أنواع العقود

العقود الإلكترونية تتسم بـ المرونة في إبرام أنواع متعددة من العقود، سواء كانت عقود بيع، تقديم خدمات، تراخيص، أو عقود عمل. هذه المرونة تجعل من السهل على الأفراد والشركات تخصيص العقود حسب احتياجاتهم، سواء كان ذلك من خلال إنشاء عقود مخصصة لكل معاملة أو استخدام قوالب جاهزة للعقود الإلكترونية التي تسهل إبرام الصفقات بسرعة ودون تعقيد، وكما يمكن إضافة شروط مخصصة أو تغيير بنود العقود بشكل سلس ودقيق، مع وجود مرونة كبيرة للتفاوض على الشروط وإجراء التعديلات المطلوبة بشكل فوري. هذه الميزة تجعل العقود الإلكترونية حلاً عمليًا لمجموعة متنوعة من القطاعات، سواء كانت في التجارة الإلكترونية أو الخدمات الرقمية أو حتى المعاملات الحكومية. (١٠)

المبحث الثاني

التطور الرقمي والعقود الإلكترونية

تمهيد

في عصر التكنولوجيا الرقمية، شهدت العقود الإلكترونية تطورًا ملحوظًا، مما ساهم في تغيير المشهد القانوني والتجاري بشكل جذري. لم تعد العقود مجرد وثائق مكتوبة تُعقد بين الأطراف، بل أصبحت أدوات ديناميكية تُعزز من سرعة وكفاءة التعاملات التجارية. هذا التطور يأتي في ظل الانتشار الواسع للإنترنت والتقنيات الحديثة، مثل التوقيع الإلكتروني وتقنية البلوكتشين، التي قدمت حلولًا مبتكرة تضمن أمان المعاملات وموثوقيتها، وإن فهم تأثير التكنولوجيا على إبرام العقود الإلكترونية يتطلب تحليلًا دقيقًا لأساليب التفاوض، التوقيع، والتنفيذ. فقد ساعدت هذه التقنيات على تسهيل الوصول إلى العقود وتوفير بيئة عمل أكثر أمانًا وشفافية. وعليه، يتناول هذا المبحث دراسة الأبعاد المختلفة لتأثير التكنولوجيا على العقود الإلكترونية، بدءًا من سهولة الوصول وسرعة التنفيذ، وصولاً إلى تقنيات التحقق من الهوية والتشريعات القانونية اللازمة لضمان حماية الأطراف المتعاقدة.

المطلب الاول: أثر التكنولوجيا على طرق إبرام العقود الإلكترونية.

التكنولوجيا الرقمية أثرت بشكل جذري على كيفية إبرام العقود الإلكترونية، حيث أصبحت العقود الإلكترونية جزءًا لا يتجزأ من التجارة والأعمال في العصر الحديث. مع التطور السريع في تقنيات الإنترنت والشبكات الرقمية، تم تغيير طرق التفاوض والتوقيع على العقود، وتحولت هذه العمليات إلى بيئة إلكترونية بالكامل. تتنوع التأثيرات التقنية على العقود الإلكترونية من حيث السرعة، الأمان، التحقق من الهوية، التوقيع الرقمي، والعقود الذكية التي تنفذ تلقائيًا، مما ساعد على

تسريع المعاملات التجارية وتقليل تكاليف التنفيذ. فيما يلي أثر التكنولوجيا على إبرام العقود الإلكترونية:[١١]

الفرع الاول: سهولة الوصول وسرعة التنفيذ

أحد أهم آثار التكنولوجيا على العقود الإلكترونية هو تسهيل الوصول وسرعة إبرام العقود. في الماضي، كانت عملية التفاوض وإبرام العقود تتطلب التقاء الأطراف أو التراسل البريدي، وهي عملية بطيئة قد تستغرق أيامًا أو أسابيع. أما اليوم، بفضل التكنولوجيا، يمكن إبرام العقود خلال دقائق أو حتى ثوانٍ، بغض النظر عن الموقع الجغرافي للأطراف المتعاقدة، وظهرت منصات إلكترونية مخصصة لإبرام العقود، والتي تتيح للأطراف تقديم العروض وقبولها بشكل سريع عبر الإنترنت. مثلًا، يمكن للشركات والمؤسسات إبرام عقود الشراء أو الخدمات عبر منصات إلكترونية تتيح للطرفين تحميل الشروط والتوقيع عليها رقميًا. يمكن لهذه المنصات أيضًا توفير أرشفة للعقود، ما يسهل عملية المتابعة وإدارة العقود، وفي التجارة الإلكترونية، أصبحت العقود جزءًا يوميًا من تعاملات الأفراد والشركات. يتم إبرام العقود بشكل تلقائي عند إتمام عملية الشراء عبر الإنترنت، حيث يتم قبول شروط البيع والخدمات بشكل مباشر بعد الضغط على زر "موافق" أو "اشترِ الآن". تتيح هذه الطريقة للشركات والمستهلكين التعامل مع بعضهم البعض بسرعة وكفاءة دون الحاجة إلى أي وثائق أو توقيعات مادية. [١٢]

الفرع الثاني: التوقيع الإلكتروني

التوقيع الإلكتروني هو أحد أبرز تأثيرات التكنولوجيا على العقود الإلكترونية، حيث تم استبدال التوقيع اليدوي التقليدي بالتوقيع الرقمي، مما أتاح إبرام العقود بشكل قانوني وملزم دون الحاجة إلى التواجد المادي للأطراف. التوقيع الإلكتروني يعتبر أداة قانونية تتيح للأفراد والشركات تأكيد الموافقة على شروط العقد عبر الإنترنت. :[١٣]

١. أنواع التوقيع الإلكتروني:

- **التوقيع الإلكتروني البسيط:** يشمل كتابة الاسم أو استخدام صورة لتوقيع إلكتروني على مستند رقمي.
- **التوقيع الرقمي:** يعتمد على تكنولوجيا التشفير لضمان صحة التوقيع ومصداقية الأطراف. يتم إنشاء التوقيع الرقمي باستخدام مفاتيح تشفير، بحيث يتم توثيق عملية التوقيع بشكل غير قابل للتعديل أو التلاعب.

٢. أمان التوقيع الإلكتروني:

توفر التوقيعات الرقمية درجة عالية من الأمان، حيث تضمن تقنية التشفير المتقدمة أن العقد الموقع لا يمكن تغييره بعد التوقيع، وأن الأطراف المتعاقدة يمكن التأكد من هوية الموقعين. يتم استخدام هذه التقنية بشكل كبير في العقود المالية، العقود الحكومية، وعقود الشركات الكبرى.

٣. القانونية والاعتراف بالتوقيع الإلكتروني:

على مستوى العالم، أصبح التوقيع الإلكتروني معترفًا به قانونيًا في العديد من الدول. على سبيل المثال، في الولايات المتحدة، تم اعتماد قانون التوقيعات الإلكترونية في التجارة العالمية والوطنية (E-SIGN Act) في عام ٢٠٠٠، والذي يعترف بالتوقيعات الإلكترونية كبديل قانوني للتوقيعات اليدوية. بالمثل، في الاتحاد الأوروبي، يتيح التنظيم العام للتوقيعات الإلكترونية (eIDAS) إطارًا قانونيًا للاعتراف بالتوقيعات الإلكترونية بين الدول الأعضاء.

الفرع الثالث: العقود الذكية وتقنية البلوكتشين

التكنولوجيا لم تؤثر فقط على سرعة إبرام العقود، بل أدخلت مفاهيم جديدة مثل العقود الذكية التي تعمل على تقنية البلوكتشين، وهي نوع من العقود يتم تنفيذه تلقائيًا بناءً على شروط محددة مبرمجة في العقد. تُعتبر هذه العقود جزءًا من التكنولوجيا اللامركزية، حيث يتم تنفيذ العقود تلقائيًا دون الحاجة إلى وسطاء أو تحكيم بشري، والعقد الذكي هو برنامج يتم تشغيله على تقنية البلوكتشين، حيث يتم برمجة الشروط المتفق عليها بين الأطراف في الشفرة البرمجية للعقد. عند تحقق الشروط المحددة، يتم تنفيذ العقد تلقائيًا، مثل تحويل الأموال أو إتمام معاملة شراء دون الحاجة إلى تدخل بشري، ومن فوائد العقود الذكية:[١٤]

- **التنفيذ التلقائي:** العقود الذكية تنفذ تلقائيًا عندما تتحقق شروط معينة، مثل تسليم منتج أو استلام دفعة، دون الحاجة إلى إجراءات إضافية من الأطراف.
- **الشفافية والأمان:** بما أن العقود الذكية تعمل على تقنية البلوكتشين، فإن كل خطوة في العقد تكون شفافة وغير قابلة للتغيير. يُسجل كل طرف التزاماته ويقوم النظام بتنفيذ العقد تلقائيًا، مما يقلل من مخاطر التلاعب أو الغش.
- **تقليل الاعتماد على الوسطاء:** العقود الذكية تقلل من الحاجة إلى الوسطاء مثل المحامين أو البنوك، مما يؤدي إلى تقليل التكاليف وتحسين الكفاءة.

تُستخدم العقود الذكية في العديد من المجالات مثل التمويل، العقارات، وإدارة حقوق الملكية الفكرية. على سبيل المثال، يمكن استخدام العقود الذكية لإدارة مدفوعات الإيجار، حيث يتم

تحويل الإيجار تلقائيًا كل شهر عند تحقق الشروط مثل استلام المالك الدفع. كما تُستخدم أيضًا في منصات التمويل اللامركزي (DeFi) التي تعتمد على العقود الذكية لتنفيذ المعاملات المالية.

الفرع الرابع: تقنيات التحقق من الهوية والأمان

بالتزامن مع تطوير التوقيع الإلكتروني والعقود الذكية، ظهرت تقنيات متقدمة لضمان التحقق من هوية الأطراف المتعاقدة وحماية العقود الإلكترونية من التزوير أو الدخول غير المصرح به. من هذه التقنيات إدارة الهوية الرقمية والمصادقة الثنائية. :[١٥]

أ. إدارة الهوية الرقمية:

تتيح أنظمة إدارة الهوية الرقمية للأفراد والشركات استخدام بيانات شخصية أو بيومترية مثل بصمة الإصبع أو التعرف على الوجه للتأكد من هوية الأطراف المتعاقدة. هذه الأنظمة تساهم في تقليل الاحتيال وضمان أن الأطراف المتعاقدة هي فعلاً الأطراف الصحيحة المخولة بالدخول في العقد.

ب. المصادقة الثنائية (Two-Factor Authentication):

أحد أساليب الأمان المتقدمة المستخدمة في إبرام العقود الإلكترونية هو المصادقة الثنائية، والتي تتطلب من المستخدمين إدخال معلومتين مختلفتين للتحقق من هويتهم، مثل كلمة مرور ورمز يتم إرساله إلى الهاتف المحمول. هذا يزيد من مستوى الأمان ويضمن أن الشخص الذي يدخل العقد هو صاحب الحساب أو الطرف المخول بالتوقيع.[١٦]

ج. تشفير البيانات وحمايتها:

التكنولوجيا أيضًا ساعدت في تطوير تقنيات التشفير التي تحمي العقود الإلكترونية من القرصنة أو التلاعب. يتم تشفير البيانات المتبادلة بين الأطراف أثناء التفاوض أو إبرام العقد، مما يضمن سرية المعلومات وحمايتها من الوصول غير المصرح به. استخدام البروتوكولات الأمنية مثل SSL وTLS يساهم في حماية الاتصالات الإلكترونية بين الأطراف وضمان سرية المستندات والعقود.

الفرع الخامس: التشريعات والتنظيمات القانونية الجديدة

مع التطور التكنولوجي السريع في مجال إبرام العقود الإلكترونية، ظهرت الحاجة لتطوير تشريعات وقوانين جديدة تحكم هذا النوع من العقود، لضمان حماية الأطراف المتعاقدة وتوفير إطار قانوني لتنظيم المعاملات الرقمية.

أ. قوانين التوقيع الإلكتروني:

بالإضافة إلى القوانين الدولية مثل E-SIGN Act وeIDAS، قامت العديد من الدول بوضع تشريعات خاصة تنظم التوقيعات الإلكترونية. هذه التشريعات تضمن أن التوقيع الإلكتروني له نفس القوة القانونية للتوقيع الورقي، وتحدد الشروط التي يجب توافرها للاعتراف بالتوقيعات الإلكترونية، مثل التحقق من الهوية والتوثيق.

ب. حماية البيانات:

تشمل التشريعات الجديدة قوانين لحماية البيانات الشخصية المتبادلة أثناء إبرام العقود الإلكترونية. على سبيل المثال، اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) في الاتحاد الأوروبي تضع قواعد صارمة لحماية المعلومات الشخصية وتفرض عقوبات على الشركات التي تفشل في حماية بيانات العملاء.

التكنولوجيا أثرت بشكل عميق على طرق إبرام العقود الإلكترونية، مما أدى إلى زيادة السرعة والكفاءة وتقليل التكاليف والمخاطر القانونية. مع التوقيع الإلكتروني، العقود الذكية، وتقنيات التحقق من الهوية، أصبحت العقود الإلكترونية خيارًا مثاليًا للشركات والأفراد

في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، لا يزال هناك تحديات قانونية وتنظيمية تحتاج إلى تطوير لضمان حماية حقوق الأطراف المتعاقدة وتحقيق الشفافية في المعاملات الإلكترونية.

المطلب الثاني: تقنيات البلوكتشين والتوقيع الإلكتروني.

التطور التكنولوجي المستمر أثّر بشكل كبير على الطريقة التي نتعامل بها مع العقود والمعاملات الرقمية. اثنتان من أبرز التقنيات التي أحدثت تحولًا جذريًا في هذا المجال هما تقنية البلوكتشين والتوقيع الإلكتروني. لقد أثرت كلتا التقنيتين على كيفية التعامل مع العقود الإلكترونية بشكل موسع، وجعلت العمليات أكثر أمانًا، كفاءة، وشفافية. في هذا السياق، سنستعرض طبيعة هذه التقنيات، آليات عملها، والفوائد التي تقدمها على المستويين التقني والعملي:[١٧]

أولاً: تقنية البلوكتشين

١. ماهية تقنية البلوكتشين

تقنية البلوكتشين هي بنية بيانات تعتمد على دفتر حسابات موزع وتعمل على مبدأ اللامركزية. تقوم البلوكتشين على سلسلة من الكتل، حيث تسجل كل كتلة مجموعة من المعاملات التي يتم التحقق منها بواسطة شبكة موزعة من الحواسيب، بدون وجود طرف وسيط مركزي. هذه المعاملات تُضاف إلى السلسلة بشكل مستمر وتصبح جزءًا من سجل دائم وغير قابل للتغيير، مما يجعلها مقاومة للتلاعب والتغيير بأثر رجعي.

٢. بنية البيانات اللامركزية

في العالم التقليدي، يتم تخزين المعلومات عادة في قاعدة بيانات مركزية تخضع لتحكم جهة واحدة، سواء كانت شركة أو مؤسسة. في المقابل، تعتمد البلوكتشين على شبكة موزعة من المستخدمين (nodes) الذين يتشاركون نسخة متطابقة من دفتر الحسابات. هذا الهيكل اللامركزي يجعل من الصعب التلاعب بالبيانات أو تزويرها، حيث أن أي تعديل يتطلب موافقة الأغلبية في الشبكة.

▪**التجزئة والتشفير**: كل كتلة في سلسلة البلوكتشين تحتوي على "تجزئة" (hash) فريدة تربطها بالكتلة السابقة، مما يشكل سلسلة متصلة. هذا النهج يجعل تعديل أي معاملة سابقة مستحيلًا دون تعديل جميع الكتل التي تليها، وهو أمر صعب جدًا تحقيقه بسبب استخدام تقنية التشفير.

▪**الآليات الإجماعية**: البلوكتشين تعتمد على آليات إجماع مثل إثبات العمل (Proof of Work) أو إثبات الحصة (Proof of Stake) لضمان صحة المعاملات. هذه الآليات تضمن أن جميع المعاملات التي تُضاف إلى السلسلة قد تم التحقق منها من قبل الشبكة بالكامل، مما يعزز الشفافية والنزاهة.

٣. التطبيقات المتقدمة للبلوكتشين

بخلاف كونها تقنية لتسجيل المعاملات، وجدت البلوكتشين استخدامات أوسع في مجالات مختلفة، مثل:

– **العقود الذكية (Smart Contracts)**: كما ذُكر سابقًا، تُستخدم البلوكتشين لإنشاء عقود ذكية، وهي عقود برمجية تُنفذ تلقائيًا عند تحقيق شروط محددة. هذه العقود تمثل ابتكارًا في كيفية التعامل مع الالتزامات التجارية والقانونية.

– **إدارة سلاسل التوريد**: تُستخدم البلوكتشين لتعقب تدفق البضائع في سلاسل التوريد، مما يوفر درجة عالية من الشفافية حول مصدر المنتجات ومسارات الشحن، ويقلل من التزوير.

– **العملات المشفرة**: العملات مثل البيتكوين والإيثريوم تعتمد بشكل أساسي على تقنية البلوكتشين، حيث تتيح للأفراد نقل القيمة بين بعضهم البعض دون الحاجة إلى وسطاء تقليديين مثل البنوك.

٤. فوائد البلوكتشين في العقود الإلكترونية

تساهم تقنية البلوكتشين في تحسين العديد من جوانب العقود الإلكترونية والمعاملات، ومن بين هذه الفوائد:

– **الشفافية:** بفضل طبيعتها المفتوحة، تُظهر البلوكتشين جميع المعاملات بشكل علني، ما يمنع الغموض والتلاعب في الشروط.

– **عدم القابلية للتعديل:** من أهم خصائص البلوكتشين أنها غير قابلة للتغيير بعد إدراج المعاملات فيها، مما يجعلها مثالية لتوثيق العقود والاتفاقيات.

– **الأمان:** تعتمد البلوكتشين على التشفير المتقدم الذي يجعل من الصعب اختراق البيانات أو العبث بها.

ثانياً: التوقيع الإلكتروني

١. ما هو التوقيع الإلكتروني؟

التوقيع الإلكتروني هو وسيلة رقمية تُستخدم لإثبات هوية الموقِّع على مستند أو عقد إلكتروني ولتأكيد موافقته على الشروط. وهو بديل قانوني معترف به للتوقيع اليدوي التقليدي، وقد أصبح جزءًا لا يتجزأ من التعاملات الإلكترونية في القطاعات المختلفة، بما في ذلك التجارة الإلكترونية، العقود الحكومية، والمعاملات المالية.[١٨]

٢. التقنيات المستخدمة في التوقيع الإلكتروني

هناك مجموعة متنوعة من التقنيات المستخدمة لضمان صحة التوقيع الإلكتروني وأصالته، وتشمل هذه التقنيات:

– **التوقيع الرقمي (Digital Signature):** وهو نوع من التوقيع الإلكتروني يعتمد على تقنيات التشفير لضمان سلامة المستند وهوية الموقِّع. يُنشأ باستخدام مفاتيح تشفير خاصة وعامة. المفتاح الخاص يُستخدم لتوليد التوقيع، بينما المفتاح العام يُستخدم للتحقق من صحة التوقيع.

– **البنية التحتية للمفاتيح العامة (PKI):** تُعتبر هذه التقنية أساسية في تأمين التوقيعات الرقمية. فهي تستخدم زوجًا من المفاتيح (خاصة وعامة) لضمان أصالة التوقيع وسلامة المستندات الرقمية. يتم إصدار المفاتيح بواسطة جهات موثوقة تُعرف باسم "سلطات التصديق" (Certificate Authorities).

كيفية عمل التوقيع الرقمي:

عند توقيع مستند رقمي باستخدام التوقيع الرقمي، يتم إنشاء "تجزئة" (Hash) مشفرة تمثل محتوى المستند. يتم توقيع هذه التجزئة باستخدام المفتاح الخاص للموقِّع. عندما يتم إرسال المستند إلى الطرف الآخر، يمكنه استخدام المفتاح العام للتحقق من صحة التوقيع والتأكد من أن المستند لم يتم تغييره بعد توقيعه.

٣. مزايا التوقيع الإلكتروني

– **السرعة والكفاءة:** التوقيع الإلكتروني يتيح إتمام المعاملات في وقت قياسي مقارنة بالتوقيعات التقليدية، حيث يمكن توقيع المستندات والموافقة عليها عن بعد وفي ثوانٍ معدودة.

– **التكلفة المنخفضة:** التوقيع الإلكتروني يقلل من التكاليف المرتبطة بالطباعة، الورق، والنقل، حيث تتم جميع العمليات بشكل رقمي دون الحاجة إلى مستندات ورقية.

– **الأمان والمصداقية:** يوفر التوقيع الإلكتروني درجة عالية من الأمان بفضل تقنيات التشفير المعقدة التي تجعل من الصعب التلاعب بالوثائق أو التوقيع دون إذن الموقِّع.

– **الاعتراف القانوني:** في العديد من البلدان، تُعتبر التوقيعات الإلكترونية قانونية وملزمة بنفس قدر التوقيعات اليدوية، بفضل تشريعات مثل E-SIGN Act في الولايات المتحدة و eIDAS في الاتحاد الأوروبي.

٤. التوقيع الإلكتروني في الأعمال والمعاملات

التوقيع الإلكتروني يُستخدم بشكل واسع في العديد من المجالات والقطاعات، ومنها:[١٩]

– **العقود التجارية:** سواء كان الأمر يتعلق باتفاقيات الشراء أو البيع أو عقود العمل، فإن التوقيع الإلكتروني يجعل من السهل التفاوض والتوقيع على العقود بسرعة وبشكل آمن.

– **المعاملات المالية:** البنوك والمؤسسات المالية تستخدم التوقيع الإلكتروني لتسهيل إصدار القروض أو فتح الحسابات المصرفية عن بعد.

– **العقود الحكومية والإدارية:** الحكومات تعتمد على التوقيع الإلكتروني لتسهيل إبرام العقود الحكومية وتقليل الاعتماد على المستندات الورقية، مما يسرع من العمليات الإدارية.

٥. التحديات المرتبطة بالتوقيع الإلكتروني

على الرغم من الفوائد العديدة التي يقدمها التوقيع الإلكتروني، إلا أنه يواجه بعض التحديات:

– **التوافق القانوني:** في بعض الدول، قد تكون هناك قوانين محلية أو لوائح قديمة تعرقل التبني الشامل للتوقيعات الإلكترونية. على الرغم من أن العديد من الدول اعتمدت قوانين تُعترف بالتوقيعات الإلكترونية، إلا أن التنفيذ القانوني قد يختلف بين دولة وأخرى.

– **التقنيات المعقدة:** يعتمد التوقيع الإلكتروني، خاصة التوقيع الرقمي، على بنية تقنية معقدة تتطلب وجود بنية تحتية متقدمة مثل PKI وسلطات تصديق موثوقة، مما قد يمثل تحديًا في بعض البيئات أو الأسواق الناشئة.

تقنيات البلوكتشين والتوقيع الإلكتروني أحدثت تحولًا هائلًا في طريقة التعامل مع العقود والمعاملات الرقمية. بفضل البلوكتشين، أصبحت العقود الذكية والمستندات غير القابلة للتعديل

جزءًا من الواقع العملي، مما يزيد من الشفافية والأمان. أما التوقيع الإلكتروني، فقد مكّن الأفراد والشركات من إبرام العقود عن بعد بشكل قانوني وموثوق، مما زاد من سرعة العمليات وخفض التكاليف. بالنظر إلى المستقبل، يُتوقع أن تواصل هذه التقنيات تطورها، مما يسهم في تحقيق المزيد من التحولات في كيفية إبرام العقود وإدارة الأعمال.

المبحث الثالث

المسؤولية القانونية للأطراف في العقود الإلكترونية

تمهيد

تُعتبر العقود الإلكترونية تجسيدًا حديثًا للعلاقات التعاقدية، حيث تعكس التغيرات الجذرية التي طرأت على طريقة إبرام وتنفيذ العقود في ظل التطور التكنولوجي السريع. ومع تزايد الاعتماد على الوسائل الرقمية في كافة مناحي الحياة، تبرز الحاجة الملحة لفهم المسؤولية القانونية للأطراف المتعاقدة في هذا السياق. ففي الوقت الذي كان يُعتمد فيه على العقود التقليدية، تبرز العقود الإلكترونية تحديات جديدة تتطلب من الأطراف التعامل بحذر أكبر لتفادي المخاطر القانونية، ويتناول هذا المبحث مفهوم المسؤولية القانونية في العقود الإلكترونية، ويقارن بينها وبين المسؤولية في العقود التقليدية، مع تسليط الضوء على الأبعاد المختلفة لتوزيع المسؤوليات في هذا المجال. كما سيستعرض المبحث دور التكنولوجيا في تشكيل هذه المسؤوليات، من خلال تحليل دور التوقيع الإلكتروني، والعقود الذكية، وحماية البيانات، وتحديات إثبات الهوية. ومن خلال هذا التحليل، نهدف إلى تقديم فهم شامل للمسؤوليات القانونية التي تترتب على الأطراف في العقود الإلكترونية، مما يسهم في تعزيز الثقة والفعالية في هذا النوع من المعاملات.

المطلب الاول: مفهوم المسؤولية في العقود التقليدية مقابل الإلكترونية.

في أي عقد، سواء كان تقليديًا أو إلكترونيًا، تلعب المسؤولية القانونية دورًا أساسيًا في تحديد حقوق والتزامات الأطراف المتعاقدة. ومع تطور التكنولوجيا وظهور العقود الإلكترونية، ظهرت أيضًا بعض التغييرات الجوهرية في مفهوم المسؤولية القانونية. ورغم أن الأركان الأساسية للعقد لا تزال قائمة (العرض، القبول، المحل، والسبب)، فإن وسائل التعاقد الرقمية قد أثرت على كيفية توزيع المسؤوليات بين الأطراف. سنقوم هنا بشرح مفهوم المسؤولية في العقود التقليدية ومقارنتها بالعقود الإلكترونية، مع تسليط الضوء على أبرز الاختلافات بينهما.[٢٠]

أولاً: مفهوم المسؤولية في العقود التقليدية

١. المسؤولية القانونية في العقود التقليدية

العقد التقليدي هو اتفاق بين طرفين أو أكثر يتم توقيعه على مستند ورقي، ويخضع للقوانين المدنية أو التجارية التي تحكم العقود. في هذا النوع من العقود، تتحمل الأطراف المتعاقدة مسؤولية تنفيذ بنود العقد والتزاماتها بشكل شخصي أو من خلال وكيل قانوني. تنص العقود التقليدية بوضوح على التزامات كل طرف وتحدد الآثار القانونية في حالة الإخلال بهذه الالتزامات.

٢. أركان المسؤولية في العقود التقليدية

للمسؤولية في العقود التقليدية ثلاثة أركان رئيسية وهي:[٢١]

– **الإخلال بالالتزام:** يحدث هذا عندما يخفق أحد الأطراف في تنفيذ واجباته المتفق عليها في العقد. يمكن أن يكون هذا الإخلال جزئيًا أو كليًا. مثلاً، إذا تعهد المقاول بإتمام بناء مشروع معين في وقت محدد لكنه فشل في ذلك، يكون قد أخل بالتزاماته.

– **الضرر:** لقيام المسؤولية، يجب أن يكون هناك ضرر ناتج عن الإخلال بالالتزام. يمكن أن يكون الضرر ماديًا، مثل خسارة مالية، أو معنويًا، مثل تشويه السمعة.

– **العلاقة السببية بين الإخلال والضرر:** يجب أن يكون هناك علاقة مباشرة بين الإخلال والضرر الذي وقع. إذا كان الضرر الذي لحق بالطرف المتضرر ناجمًا عن الإخلال الصريح بشروط العقد، يتعين على الطرف المخل التعويض عن هذا الضرر.

٣. تحديد المسؤولية في العقود التقليدية

تتحدد مسؤولية الأطراف المتعاقدة بناءً على البنود والشروط التي تم الاتفاق عليها في العقد. ومن ثم، يتم اللجوء إلى المحاكم أو التحكيم التجاري لتفسير البنود في حال وجود نزاع. تشمل وسائل إثبات المسؤولية في العقود التقليدية ما يلي:

– **التوقيع الشخصي:** يعد التوقيع اليدوي على العقود أحد أقوى وسائل الإثبات في القانون التقليدي. هذا التوقيع يُثبت أن الطرف الذي وقّع على العقد قد قبل بالشروط والالتزامات.

– **شهادة الشهود:** في بعض الحالات، يمكن أن يتم استدعاء شهود لتأكيد نية الأطراف والتزاماتهم.

٤. وسائل الحماية والتعويض

في حال إخلال أي طرف بالتزاماته، يمكن للطرف الآخر المطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت به. يعتمد تحديد قيمة التعويض على نوع الإخلال وشدته، سواء كان الإخلال إخلالًا بالعقد

ذاته أو تأخرًا في التنفيذ. المحاكم لها دور أساسي في تحديد مدى مسؤولية الأطراف بناءً على الأدلة المقدمة.

٥. التحديات في العقود التقليدية

رغم أن العقود التقليدية توفر إطارًا قانونيًا واضحًا لتنظيم العلاقات التعاقدية، إلا أن هناك بعض التحديات:

- **البيروقراطية والإجراءات المطولة:** إبرام العقود التقليدية يتطلب عادة إجراءات بيروقراطية طويلة، مثل التوقيع المادي وتوثيق العقد، مما يؤدي إلى بطء في عملية إبرام العقد.
- **الاعتماد على الأوراق:** العقود التقليدية تعتمد بشكل كبير على الوثائق الورقية، مما يزيد من احتمالية فقدان المستندات أو تلفها.
- **المرونة المحدودة:** العقود التقليدية غالبًا ما تكون أقل مرونة في تعديل بنودها، حيث يتطلب التعديل توقيع جديد من جميع الأطراف، مما يزيد من التعقيد الإداري.

المطلب الثاني: مفهوم المسؤولية في العقود الإلكترونية

١. المسؤولية القانونية في العقود الإلكترونية

العقود الإلكترونية هي عقود تُبرم وتُنفذ عبر الوسائل الرقمية والإنترنت. في هذا النوع من العقود، قد لا يحتاج الطرفان للتواجد المادي في نفس المكان، بل يمكن أن يتم الاتفاق عبر تبادل البريد الإلكتروني، منصات التجارة الإلكترونية، أو العقود الذكية. تُعد المسؤولية القانونية في العقود الإلكترونية مشابهة للعقود التقليدية من حيث الأركان الأساسية، لكن وسائل إبرام العقد وتنفيذ الالتزامات قد تختلف بشكل جذري.[٢٢]

٢. أركان المسؤولية في العقود الإلكترونية

مثل العقود التقليدية، ترتكز المسؤولية في العقود الإلكترونية على ثلاثة أركان:[٢٣]

- **الإخلال بالالتزام:** قد يحدث هذا إذا لم يتم تنفيذ شروط العقد الإلكتروني بشكل صحيح أو في الوقت المحدد. مثلاً، إذا لم يقم بائع عبر الإنترنت بتسليم البضائع المباعة وفقًا للاتفاقية، يعتبر ذلك إخلالًا بالالتزام.
- **الضرر:** يشترط لقيام المسؤولية في العقود الإلكترونية وجود ضرر ناجم عن الإخلال. هذا الضرر قد يكون ماليًا (مثل عدم استلام السلعة المدفوعة) أو معنويًا (مثل تسريب البيانات الشخصية).

– **العلاقة السببية بين الإخلال والضرر:** يجب أن يكون هناك علاقة مباشرة بين الإخلال والضرر الذي لحق بالطرف المتضرر، مثل عدم استلام منتج تم شراؤه عبر الإنترنت بسبب إهمال البائع.

٣. تحديد المسؤولية في العقود الإلكترونية

تُحدد مسؤولية الأطراف في العقود الإلكترونية بناءً على البنود المتفق عليها خلال إبرام العقد، التي قد تكون مُبرمة عبر مواقع إلكترونية، أو تطبيقات، أو البريد الإلكتروني. تعتمد وسائل إثبات المسؤولية في العقود الإلكترونية على تقنيات حديثة:

– **التوقيع الإلكتروني:** يعتبر التوقيع الإلكتروني بمثابة إثبات قانوني للموافقة على العقد، وهو مشابه للتوقيع اليدوي في العقود التقليدية.

– **سجلات النظام:** تُستخدم السجلات الإلكترونية والمراسلات عبر البريد الإلكتروني كوسائل لإثبات ما تم الاتفاق عليه بين الأطراف. فكل عملية تتم عبر الإنترنت تُسجل في أنظمة الشركات أو المنصات التي تُستخدم لإبرام العقد.

– **الشروط والأحكام:** في كثير من الأحيان، يُعتبر الموافقة على الشروط والأحكام عند إتمام عملية شراء إلكترونية أو توقيع العقد عبر الإنترنت بمثابة التزام قانوني.

٤. وسائل الحماية والتعويض في العقود الإلكترونية

مثل العقود التقليدية، يحق للأطراف المتضررة في العقود الإلكترونية المطالبة بالتعويض إذا تعرضوا للإخلال بالالتزامات. لكن هناك تحديات إضافية تواجه الأطراف في هذا النوع من العقود، منها:[٢٤]

– **حماية البيانات الشخصية:** في العقود الإلكترونية، هناك مسؤولية إضافية تقع على الأطراف المتعاقدة تتعلق بحماية البيانات الشخصية. تسريب البيانات أو استخدامها بغير إذن يُعتبر إخلالًا بالقوانين المتعلقة بحماية الخصوصية.

– **التوثيق الرقمي:** تُعتبر الوثائق الرقمية والإشعارات عبر البريد الإلكتروني أدوات أساسية في تحديد مسؤولية الأطراف.

٥. التحديات في العقود الإلكترونية

رغم الفوائد الكبيرة التي تقدمها العقود الإلكترونية، إلا أنها تواجه تحديات جديدة:[٢٥]

– **انعدام التواصل الشخصي:** في العقود الإلكترونية، قد لا يتواجد الأطراف في نفس المكان، مما يزيد من احتمالية وقوع خلافات أو سوء فهم حول البنود.

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2025 Volume :15 Issue : 3
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

– **التحقق من الهوية:** قد يكون من الصعب التحقق من هوية الأطراف المتعاقدة، خاصة في العقود التي تتم عبر الإنترنت.

– **القوانين المتعددة:** قد يتعرض الأطراف لمشكلات تتعلق بتباين القوانين في الدول المختلفة، خاصة في العقود الإلكترونية الدولية التي تُبرم بين أطراف من دول مختلفة.

إن المسؤولية القانونية في العقود التقليدية والإلكترونية تشترك في العديد من المبادئ الأساسية، مثل الالتزام بتنفيذ العقد وتحمّل النتائج في حالة الإخلال. لكن الوسائل التكنولوجية الجديدة أدت إلى ظهور تحديات ومسؤوليات جديدة في العقود الإلكترونية، خاصة فيما يتعلق بحماية البيانات والتحقق من الهوية. تبقى العقود الإلكترونية أكثر مرونة وسرعة في التنفيذ، لكنها تتطلب أيضًا تأكيدات قانونية وتقنية قوية لضمان الالتزام والتنفيذ الفعال.

المطلب الثالث: دور التكنولوجيا في توزيع المسؤوليات القانونية في العقود الإلكترونية

تعتبر التكنولوجيا جزءًا أساسيًا من كيفية إبرام وتنفيذ العقود الإلكترونية. تأثيرها يمتد إلى مختلف جوانب المسؤولية القانونية، مما يستدعي فحص كيفية توزيع هذه المسؤوليات بين الأطراف المتعاقدة في السياق الرقمي. سنقوم بتحليل الأبعاد المختلفة لدور التكنولوجيا في توزيع المسؤوليات، مع التركيز على العناصر التالية: التوقيع الإلكتروني، العقود الذكية، حماية البيانات، وتحديات إثبات الهوية.[٢٦]

١. **التوقيع الإلكتروني:** يعتبر التوقيع الإلكتروني أحد أبرز الابتكارات التكنولوجية التي أحدثت ثورة في مجال العقود الإلكترونية. يُستخدم التوقيع الإلكتروني كوسيلة قانونية لتأكيد موافقة الأطراف على الشروط والبنود المتفق عليها، ويعزز من سرعة وسهولة إجراء المعاملات. لكن، يأتي مع ذلك تحدٍ في تحديد المسؤولية في حال حدوث أي خلل.

– **تحديد المسؤولية:** في حال عدم قدرة أحد الأطراف على تقديم التوقيع الإلكتروني كدليل، قد يتعرض لمشكلات قانونية تتعلق بمسؤوليته عن الإخلال بالعقد. وعادةً ما يتعين على الطرف المتضرر إثبات أن الطرف الآخر قد أخفق في تقديم التوقيع بطريقة قانونية.

– **التحقق من صحة التوقيع:** تشكل التقنيات مثل التشفير الثنائي (Two-Factor Authentication) وأدوات التحقق من الهوية تحديات إضافية. إذا كان هناك خلل في هذه الأنظمة، فمن الممكن أن يتم التلاعب بالتوقيع الإلكتروني، مما يثير تساؤلات حول من يتحمل المسؤولية في حالة حدوث ذلك.

٢. **العقود الذكية:** تعد العقود الذكية نموذجًا متطورًا آخر يمكن أن يعيد تعريف المسؤوليات القانونية في العقود الإلكترونية. هذه العقود، التي تعتمد على تقنية البلوك تشين، تُنفذ تلقائيًا بناءً

على شروط مبرمجة مسبقًا. وعلى الرغم من الفوائد العديدة التي توفرها، إلا أن لديها تحديات ومسؤوليات جديدة.

– **البرمجة الصحيحة:** إن المسؤولية في العقود الذكية تعتمد بشكل كبير على جودة البرمجة. في حال كانت هناك أخطاء برمجية، فمن الصعب تحديد من يتحمل المسؤولية. هل تكون على عاتق المطور، أو المستخدم، أو المنصة التي تحتفظ بالعقد؟ هذا يبرز الحاجة إلى وجود لوائح قانونية واضحة تحدد المسؤوليات.

– **توزيع المسؤوليات:** نظرًا لأن العقود الذكية تعمل بشكل تلقائي، قد تكون هناك حاجة لتوزيع المسؤوليات بين المطورين والمستخدمين. على سبيل المثال، إذا حدث خطأ نتيجة لعدم توافر شروط معينة في البرمجة، من الممكن أن يتحمل المطور المسؤولية، لكن يتعين أيضًا على المستخدم أن يكون واعيًا للتقنيات التي يستخدمها.

٣. **حماية البيانات:** مع تزايد الاعتماد على التكنولوجيا، أصبح حماية البيانات الشخصية جانبًا حيويًا من المسؤولية القانونية. عند استخدام العقود الإلكترونية، يتعين على الأطراف المتعاقدة ضمان أن بياناتهم الشخصية محمية بشكل جيد.

– **الإخلال بحماية البيانات:** في حالة تسريب البيانات الشخصية أو استخدامها بشكل غير قانوني، قد يتعرض الطرف المسؤول لعقوبات قانونية. تتطلب القوانين الحديثة، مثل اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR)، من الشركات الالتزام بمستويات عالية من الأمان، مما يزيد من مسؤوليات الأطراف في التعامل مع البيانات.

– **التوزيع المسؤول:** في العقود الإلكترونية، يمكن أن يتوزع الالتزام بحماية البيانات بين جميع الأطراف المعنية. يجب أن يتعاون الأطراف لضمان أن عمليات معالجة البيانات تتماشى مع القوانين المعمول بها.

٤. **تحديات إثبات الهوية**

تُعد تحديات إثبات الهوية من أبرز المخاطر المرتبطة بالعقود الإلكترونية. من الصعب أحيانًا التحقق من هوية الأطراف المتعاقدة، مما يمكن أن يؤدي إلى تحايل أو الاحتيال.

– **المسؤولية عن التحقق:** تقع على عاتق الأطراف مسؤولية التأكد من هوية الطرف الآخر قبل الدخول في العقد. ومع ذلك، إذا استخدم أحد الأطراف هويته المزيفة، قد يكون هناك تساؤلات حول كيفية تحميل المسؤولية.

– **التكنولوجيا كحل:** هنا تأتي التكنولوجيا كحل، حيث توفر أدوات مثل التحقق البيومتري وتقنيات التشفير المتقدمة لتعزيز مستوى الأمان والتحقق. ومع ذلك، فإن المسؤولية القانونية عن أي اختراق أو فشل في هذه الأنظمة تظل قضية قانونية معقدة.

يؤدي تطور التكنولوجيا إلى إعادة تعريف كيفية توزيع المسؤوليات القانونية في العقود الإلكترونية. من خلال إدخال أدوات جديدة مثل التوقيع الإلكتروني والعقود الذكية، يتم تغيير الأبعاد التقليدية للمسؤولية. في ظل التحديات الجديدة المتعلقة بحماية البيانات وإثبات الهوية، يتعين على الأطراف المتعاقدة أن تكون واعية للمسؤوليات الملقاة على عاتقها، وضمان استخدام تقنيات آمنة وموثوقة. لذا، يُعتبر وجود إطار قانوني واضح يُحدد المسؤوليات والتحديات أمرًا حيويًا لضمان الالتزام والتنفيذ الفعّال للعقود الإلكترونية.[٢٧]

المبحث الرابع: دراسة مقارنة

تمهيد

تُعد العقود الإلكترونية جزءًا لا يتجزأ من المعاملات التجارية الحديثة، حيث تسهم في تسريع الإجراءات وتقليل التكاليف. ومع ازدياد الاعتماد على هذه العقود، تظهر الحاجة الملحة لفهم الأنظمة القانونية الوطنية والدولية التي تحكمها. تختلف التعريفات والتشريعات المتعلقة بالعقود الإلكترونية بشكل كبير بين الدول، مما يعكس التحديات التي تواجهها في تحقيق العدالة وحماية الحقوق، وتسعى العديد من الدول إلى تطوير إطار قانوني يعزز من استخدام العقود الإلكترونية، بينما تواجه أخرى تحديات تتعلق بحماية البيانات، ومواجهة الاحتيال، وضمان حقوق المستهلكين. على المستوى الدولي، تم وضع مبادئ عامة تعزز من الاعتراف بالعقود الإلكترونية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة بشأن استخدام التوقيعات الإلكترونية، وفي هذا المبحث، سيتم استكشاف كيفية تباين الأنظمة القانونية في التعامل مع العقود الإلكترونية، مع التركيز على المفاهيم الأساسية مثل صحة العقود، حماية المستهلك، وآليات فض المنازعات. من خلال المقارنة بين الأنظمة القانونية الوطنية والدولية، يمكن فهم كيف تسعى هذه الأنظمة إلى مواجهة التحديات المشتركة وتعزيز الثقة في المعاملات الإلكترونية.

المطلب الاول: مقارنة الأنظمة القانونية الوطنية والدولية في مجال العقود الإلكترونية.

في عصر التكنولوجيا الحديثة، أصبحت العقود الإلكترونية جزءًا أساسيًا من المعاملات التجارية. تتباين الأنظمة القانونية الوطنية والدولية في كيفية تنظيم هذه العقود، مما يؤثر بشكل كبير على كيفية التعامل معها، وتختلف التعريفات القانونية للعقود الإلكترونية من دولة إلى أخرى. عادةً ما يتم تعريف العقد الإلكتروني على أنه اتفاق بين طرفين تم إنشاؤه وتوقيعه إلكترونيًا. في بعض

الدول، يتم الاعتراف بالعقود الإلكترونية كعقود قانونية صحيحة، ولكن ذلك يتطلب الامتثال لشروط معينة، مثل استخدام التوقيع الإلكتروني، وعلى المستوى الدولي، تم تحديد بعض المبادئ العامة للعقود الإلكترونية. مثلاً، تقر اتفاقية الأمم المتحدة بشأن استخدام التوقيعات الإلكترونية في العقود (٢٠٠٥) بصحة العقود الإلكترونية إذا تم الالتزام بمعايير معينة. توفر هذه الاتفاقية إطارًا دوليًا موحدًا لتسهيل الاعتراف بالعقود الإلكترونية عبر الحدود، وتواجه الأنظمة القانونية الوطنية تحديات متعددة في تنظيم العقود الإلكترونية، مثل حماية البيانات، والاحتيال، وصعوبة إثبات الهوية. على سبيل المثال، تختلف القوانين المتعلقة بحماية البيانات من دولة إلى أخرى، مما يخلق بيئة قانونية غير متجانسة يمكن أن تؤدي إلى سوء فهم أو انتهاكات.[٢٨]

على الجانب الآخر، تحاول الأنظمة الدولية معالجة هذه التحديات من خلال وضع قواعد واضحة. على سبيل المثال، تعتبر اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) الصادرة عن الاتحاد الأوروبي نموذجًا يُحتذى به عالميًا في حماية البيانات الشخصية. تسعى هذه الأنظمة الدولية إلى توحيد القوانين وتعزيز الثقة في العقود الإلكترونية عبر الحدود.

تعد حماية المستهلك جزءًا أساسيًا من الأنظمة القانونية الوطنية. غالبًا ما تكون هناك قوانين خاصة تحمي المستهلكين في المعاملات الإلكترونية، مثل الحق في الإلغاء، والإفصاح عن المعلومات. ومع ذلك، تختلف مستويات الحماية بين الدول. ففي بعض الدول، تكون الحماية قوية وشاملة، بينما في دول أخرى قد تكون الحماية ضعيفة أو غير كافية.

على مستوى دولي، هناك جهود لتعزيز حماية المستهلك في العقود الإلكترونية. على سبيل المثال، وضعت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) مبادئ توجيهية لحماية المستهلك في البيئة الرقمية، مما يشجع الدول على تبني سياسات قوية لحماية المستهلكين. لكن التنفيذ الفعلي لهذه المبادئ يعتمد على التزام الدول الأعضاء، مما يعني أن الحماية قد تختلف بشكل كبير من منطقة إلى أخرى، وتعد وسائل فض المنازعات جزءًا مهمًا من الأنظمة القانونية الوطنية. غالبًا ما توفر الدول آليات لحل النزاعات الناتجة عن العقود الإلكترونية، مثل التحكيم أو التقاضي. ومع ذلك، قد تكون هذه الآليات معقدة، وغالبًا ما تعتمد على قوانين محلية خاصة.

على الصعيد الدولي، تم وضع آليات لتسهيل فض المنازعات في العقود الإلكترونية، مثل التحكيم الدولي والتوفيق. تنظم منظمات مثل غرفة التجارة الدولية (ICC) وقواعد التحكيم التابعة للأمم المتحدة (UNCITRAL) عمليات فض المنازعات. تسعى هذه الأنظمة الدولية إلى توفير حلول أسرع وأقل تكلفة، مما يسهل التعامل بين الأطراف الدولية. تظهر المقارنة بين الأنظمة القانونية الوطنية والدولية في مجال العقود الإلكترونية أن هناك تباينًا كبيرًا في كيفية تنظيم هذه العقود.

بينما تسعى الأنظمة الوطنية إلى معالجة القضايا المحلية، تركز الأنظمة الدولية على وضع إطار شامل لتسهيل المعاملات عبر الحدود. على الرغم من أن هناك تحديات مشتركة، مثل حماية المستهلك وفض المنازعات، إلا أن الأساليب المتبعة تختلف بشكل كبير. في ظل هذه التباينات، تظل الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي وتوحيد القوانين قائمة، لضمان تحقيق العدالة والشفافية في العقود الإلكترونية على مستوى العالم.

المطلب الثاني: أمثلة عملية على قضايا العقود الإلكترونية

العقود الإلكترونية أصبحت جزءًا أساسيًا من الحياة المعاصرة، مع تزايد الاعتماد على التكنولوجيا والإنترنت في مختلف جوانب الأعمال والتجارة. تُمثل هذه العقود اتفاقيات يتم إبرامها بين طرفين أو أكثر عبر الوسائل الإلكترونية مثل البريد الإلكتروني، التطبيقات، أو المنصات الرقمية. كما أن تطور هذه العقود قد أدى إلى ظهور العديد من القضايا القانونية التي تحتاج إلى تفسير وتطبيق في ضوء الأنظمة القانونية الحديثة. في هذا المقال، سنقدم أمثلة عملية على قضايا العقود الإلكترونية وكيف تعاملت الأنظمة القانونية مع هذه القضايا.[٢٩]

١. قضية التوقيع الإلكتروني

تعد قضية التوقيع الإلكتروني من أكثر القضايا شيوعًا في العقود الإلكترونية. هناك جدل كبير حول ما إذا كان التوقيع الإلكتروني يتمتع بنفس القوة القانونية كالتوقيع التقليدي، وكيفية التحقق من صحته في حالة حدوث نزاع. في إحدى القضايا المعروفة، تم إبرام عقد بيع عبر الإنترنت بين شركتين. قام أحد الأطراف بإرسال العرض عبر البريد الإلكتروني، وقام الطرف الآخر بالرد بالموافقة مع توقيع إلكتروني. بعد فترة، حاولت الشركة الأولى التراجع عن الاتفاق بدعوى أن التوقيع الإلكتروني غير قانوني. في المحكمة، تم اعتبار أن التوقيع الإلكتروني يتمتع بنفس القوة القانونية كتوقيع يدوي، حيث أن القوانين الوطنية كانت تدعم استخدام التوقيع الإلكتروني وفقًا لقانون "ESIGN" في الولايات المتحدة وقوانين مشابهة في دول أخرى. أكدت المحكمة في هذه الحالة أن التوقيع الإلكتروني يعتبر ملزمًا قانونيًا، طالما أنه تم استخدامه بطريقة تتوافق مع القوانين المحلية التي تعترف به كوسيلة قانونية لإنهاء العقود. كما تم التأكيد على ضرورة وجود وسيلة للتحقق من هوية الموقع الإلكتروني لضمان سلامة العقد. [٣٠]

٢. قضية الشروط والأحكام المخفية

قضية أخرى تتعلق بالعقود الإلكترونية هي مسألة الشروط والأحكام المخفية، التي غالبًا ما تكون موجودة في العقود الإلكترونية التي يتم إبرامها عبر الإنترنت، خاصة في العقود المتعلقة بشراء المنتجات أو الخدمات عبر المنصات الإلكترونية. في قضية شهيرة، قام مستهلك بشراء منتج من

موقع إلكتروني، ولكن عند استلام المنتج، تبين أنه غير مطابق للوصف الذي وُضِع في الموقع. حاول المستهلك رفع دعوى قضائية ضد الشركة، لكن الشركة أشارت إلى أن هناك شرطًا مخفيًا في الصفحة الأخيرة من العقد الإلكتروني الذي وقّع عليه المستهلك، والذي ينص على عدم قبول الشركة لأي مطالبات أو تعويضات عن أي منتجات غير مطابقة للوصف. جادل المستهلك بأنه لم يكن على علم بهذا الشرط المخفي، وقررت المحكمة في هذه الحالة أن الشروط المخفية أو الشروط التي لا تكون واضحة بشكل كافٍ في العقود الإلكترونية لا تُعتبر ملزمة قانونيًا. وأشارت إلى أن الشركات ملزمة بتوضيح جميع الشروط الهامة للعملاء، وأن أي شرط غير واضح أو مخفي لا يمكن أن يُطبق قانونيًا. وبناءً عليه، تم الحكم لصالح المستهلك وتم إلزام الشركة بتعويضه عن المنتج غير المطابق. .[٣١]

٣. قضية الخداع في العقود الإلكترونية

تُعتبر قضية الخداع من بين أكثر القضايا تعقيدًا في العقود الإلكترونية، حيث يمكن للأطراف الاستفادة من الوسائل الإلكترونية لإخفاء الحقائق أو تقديم معلومات مضللة. في إحدى القضايا، قام شخص بإبرام عقد إلكتروني لشراء سيارة مستعملة من موقع إلكتروني متخصص. قدم البائع معلومات تفصيلية عن حالة السيارة، مدعيًا أنها في حالة ممتازة. بعد إتمام الصفقة واستلام السيارة، اكتشف المشتري أن السيارة تعاني من مشاكل ميكانيكية كبيرة لم يتم الإفصاح عنها في العقد. حاول المشتري فسخ العقد والمطالبة بتعويض عن الأضرار. بعد التحقيق، اعتبرت المحكمة أن البائع قد انتهك العقد من خلال تقديم معلومات مضللة عن حالة السيارة. تم الحكم بفسخ العقد وإعادة المبلغ المدفوع للمشتري، إلى جانب تعويض إضافي عن الأضرار. أكدت المحكمة أن العقود الإلكترونية يجب أن تتسم بالشفافية، وأن أي محاولة لتقديم معلومات خاطئة أو مضللة يمكن أن تؤدي إلى فسخ العقد وتحميل الطرف المذنب المسؤولية القانونية. :[٣٢]

٤. قضية النزاعات القضائية المتعلقة بالتحقق من هوية الطرفين

من التحديات الشائعة في العقود الإلكترونية هو التحقق من هوية الأطراف المشاركة في العقد، حيث يمكن أن يؤدي عدم التحقق السليم إلى نزاعات قانونية كبيرة. في إحدى القضايا، تم إبرام عقد إلكتروني بين شركتين لتقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات. وبعد بدء تنفيذ العقد، تبين أن الشخص الذي أبرم العقد من جانب إحدى الشركات لم يكن ممثلاً قانونيًا عن الشركة، بل كان شخصًا غير مرخص له باستخدام حساب الشركة. حاولت الشركة التنصل من العقد بحجة أن الشخص الذي وقّع العقد لم يكن مخولاً بذلك. قررت المحكمة أن الطرف الآخر لا يمكن تحميله المسؤولية إذا كان قد قام بواجب العناية في التحقق من هوية الشخص الذي وقّع العقد. أشارت

المحكمة إلى أن العقد الإلكتروني يجب أن يتضمن إجراءات واضحة للتحقق من هوية الموقعين، وإذا تم اتباع هذه الإجراءات بحسن نية، فإن العقد يبقى ملزمًا. .[٣٣]

٥. قضية الشروط الإلكترونية غير القانونية

أحيانًا، تحتوي العقود الإلكترونية على شروط تعتبر غير قانونية أو تخالف القوانين المحلية، وهو ما قد يؤدي إلى نزاعات قانونية حول صلاحية العقد. في قضية أخرى، قام موقع إلكتروني بتقديم خدمة اشتراك شهرية للعملاء، وفرض شرطًا في العقد الإلكتروني بأن أي نزاع يجب أن يتم حله من خلال محكمة معينة في دولة أخرى. اعترض أحد العملاء على هذا الشرط بعد حدوث نزاع، بحجة أن الشرط غير عادل ويخالف القوانين المحلية التي تمنح الحق في حل النزاعات في محاكم وطنية. قررت المحكمة أن الشرط الذي يفرض على المستهلكين اللجوء إلى محكمة في دولة أخرى غير عادل ويخالف القانون المحلي. تم إلغاء هذا الشرط من العقد، وأمرت المحكمة بحل النزاع في المحاكم الوطنية وفقًا للقانون المحلي. هذا يوضح أن العقود الإلكترونية يجب أن تكون متوافقة مع القوانين المحلية، وأن أي شرط غير قانوني يمكن إلغاؤه.، تعكس هذه الأمثلة العملية التحديات القانونية التي يمكن أن تنشأ في العقود الإلكترونية. من التوقيع الإلكتروني والتحقق من الهوية إلى الشروط غير القانونية والخداع، يواجه القانون تحديات جديدة مع تطور التكنولوجيا. تؤكد هذه القضايا على أهمية التحقق من صحة العقود وضمان شفافيتها وعدالتها للأطراف المتعاقدة.[٣٤]

الخاتمة

لقد أحدث التطور الرقمي تحولًا كبيرًا في طريقة إبرام العقود وإدارة الالتزامات بين المتعاقدين في العقود الإلكترونية. وعلى الرغم من الفوائد العديدة التي جلبها، مثل السرعة والكفاءة وتجاوز الحواجز الجغرافية، إلا أنه قد صاحبه تحديات قانونية وتقنية جديدة. من أهم هذه التحديات مسؤولية الأطراف المتعاقدة فيما يتعلق بالتحقق من الهوية، حماية البيانات، وضمان صحة العقود الإلكترونية. تتطلب هذه التحديات تطوير أطر قانونية مرنة وشاملة قادرة على التكيف مع التطورات التقنية المستمرة.

لذلك، من الضروري أن يتكاتف المشرعون والخبراء في مجال التكنولوجيا لتطوير حلول تحمي حقوق المتعاقدين وتعزز الثقة في العقود الإلكترونية. مع وضع تشريعات جديدة والاعتراف بالتوقيعات الرقمية وتطوير آليات لحماية البيانات، يمكن للتجارة الإلكترونية أن تصبح أكثر أمانًا وموثوقية، مما يفتح آفاقًا أوسع للتعاملات التجارية الرقمية في المستقبل.

الاستنتاجات

١. أظهر التطور الرقمي تأثيرًا إيجابيًا على سرعة وفعالية إبرام العقود الإلكترونية، حيث يمكن للأطراف إتمام الصفقات عن بُعد بسرعة ودقة. تطورت الأدوات والتقنيات الرقمية لتسهيل التواصل وتبادل المعلومات، مما يقلل من الوقت المستغرق لإتمام العقود التقليدية.

٢. برزت قضايا تتعلق بالتحقق من هوية المتعاقدين وحماية البيانات الشخصية. على الرغم من التحسن في أدوات التشفير والتوقيع الإلكتروني، إلا أن المخاطر المتعلقة بالاحتيال الإلكتروني والقرصنة ما زالت تهدد سلامة العقود الإلكترونية.

٣. أدى التطور الرقمي إلى تعقيد مسألة تحديد مسؤولية المتعاقدين في حالة حدوث خرق للعقد أو عدم الالتزام بالشروط. في العديد من الحالات، يصبح من الصعب تحديد الطرف المخطئ بسبب التشابك في الأنظمة والوسائل التكنولوجية المستخدمة.

٤. في بعض الأنظمة القانونية، لا تزال العقود الإلكترونية تواجه تحديات فيما يتعلق بإثبات صحتها وملاءمتها، مما يؤثر على مسؤولية المتعاقدين. التوقيعات الإلكترونية ما زالت تواجه مقاومة في بعض الأنظمة القانونية التي لا تعترف بها بنفس القوة القانونية للتوقيعات اليدوية.

٥. لاحظت الدراسة أن القوانين التقليدية لا تزال غير قادرة على مواكبة التطور التكنولوجي السريع، مما يؤثر سلبًا على حماية حقوق المتعاقدين ويجعلهم عرضة للخسائر القانونية.

التوصيات

١. ينبغي على الحكومات والمشرعين العمل على تحديث الأطر القانونية للاعتراف بالتوقيعات الإلكترونية بشكل متساوٍ مع التوقيعات التقليدية، وضمان أنها ملزمة قانونيًا في جميع أنواع العقود الإلكترونية، سواء كانت بين الشركات أو الأفراد.

٢. يجب تعزيز الأنظمة التقنية والقانونية لضمان التحقق الصحيح من هوية الأطراف المتعاقدة إلكترونيًا. يمكن للحكومات تطوير خدمات هوية رقمية مركزية معتمدة، مما يزيد من ثقة الأطراف في العقود الإلكترونية ويقلل من حالات التزوير.

٣. ينبغي على الدول تعزيز قوانين حماية البيانات لضمان حماية المعلومات الشخصية التي يتم تبادلها في العقود الإلكترونية. يجب تضمين بنود قانونية صارمة تلزم الأطراف بحماية البيانات وعدم استخدامها لأغراض غير منصوص عليها في العقد.

٤. يجب على الأطر القانونية تحديد مسؤوليات الأطراف المتعاقدة بوضوح في العقود الإلكترونية، خاصة فيما يتعلق بالمشكلات المتعلقة بالأمان الرقمي واستخدام البرمجيات. هذا سيسهم في تقليل النزاعات ويساعد على حلها بشكل أسرع.

٥. يُفضل أن يتم إنشاء محاكم أو لجان مختصة للتعامل مع النزاعات المتعلقة بالعقود الإلكترونية، وتدريب القضاة على فهم التكنولوجيا والتعامل مع القضايا الناشئة عن التطور الرقمي.

٦. نظرًا للطبيعة العالمية للعقود الإلكترونية، يوصى بتطوير معايير قانونية دولية موحدة للتعامل مع العقود الإلكترونية عبر الحدود. سيساعد ذلك في حل النزاعات الدولية بشكل أسرع وأكثر شفافية، ويعزز الثقة في التجارة الإلكترونية العالمية.

٧. يجب توعية الشركات والأفراد بأهمية حماية أنظمتهم الإلكترونية والبيانات التي يتم تداولها عبر الإنترنت. كما يجب تعزيز الوعي القانوني بمسؤولية كل طرف في حماية المعلومات وتطبيق الإجراءات الأمنية الملائمة.

الهوامش

(١) عبد الله الفقي، القانون والتجارة الإلكترونية: التحديات والمسؤوليات، ٢٠١٥، دار النهضة العربية، الطبعة: الأولى، ص٦٥.

(٢) مصطفى عبد الرحمن، العقود الإلكترونية والمسؤولية القانونية، ٢٠١٧، دار الفكر الجامعي، الطبعة: الأولى، ص٢١.

(٣) سمير عبد الله، التحكيم الإلكتروني والمسؤولية القانونية في العقود الرقمية، ٢٠٢٠، دار الفكر الجامعي، الطبعة: الأولى،ص٢٧.

(٤) مصطفى عبد الرحمن، العقود الإلكترونية والمسؤولية القانونية، ٢٠١٧، دار الفكر الجامعي، الطبعة: الأولى، ص٩٧.

(٥) سمير عبد الله، التحكيم الإلكتروني والمسؤولية القانونية في العقود الرقمية، ٢٠٢٠، دار الفكر الجامعي، الطبعة: الأولى،ص١٩.

(٦) أحمد إبراهيم، العقود الذكية والمسؤولية القانونية في العالم الرقمي، ٢٠١٩، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة: الأولى، ص٨٣.

(٧) حسن عبد الوهاب، التوقيع الإلكتروني والمسؤولية المدنية في العقود الإلكترونية، ٢٠١٦، دار النهضة العربية، الطبعة: الأولى، ص٤٦.

(٨) أحمد الطاهر، المسؤولية المدنية والجنائية في العقود الإلكترونية، ٢٠١٧، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة: الأولى،ص٢٤.

(٩) أحمد إبراهيم، العقود الذكية والمسؤولية القانونية في العالم الرقمي، ٢٠١٩، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة: الأولى، ص٥٥.

(١٠) سعيد عبد الكريم، العقود الإلكترونية: بين التشريع والتنظيم، ٢٠٢١، دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى،ص٦٤.

(١١) محمد جمال، التجارة الإلكترونية وأحكام العقود في الفضاء الرقمي، ٢٠١٨، دار الجامعة الجديدة، الطبعة: الثانية، ص٩٨.

(١٢) محمد جمال، التجارة الإلكترونية وأحكام العقود في الفضاء الرقمي، ٢٠١٨، دار الجامعة الجديدة، الطبعة: الثانية، ص٢٨.

(١٣) خالد عبد العزيز، التشريعات الحديثة للعقود الإلكترونية في القانون العربي، ٢٠١٧، دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى،ص٢٥.

(١٤) فوزي عبد الكريم، العقود الإلكترونية في القانون الدولي الخاص، ٢٠١٩، دار النهضة العربية، الطبعة: الأولى، ص٢٢.

(١٥) خالد عبد العزيز، التشريعات الحديثة للعقود الإلكترونية في القانون العربي، ٢٠١٧، دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى،ص٤٧.

(١٦) سمير عبد الله، التحكيم الإلكتروني والمسؤولية القانونية في العقود الرقمية، ٢٠٢٠، دار الفكر الجامعي، الطبعة: الأولى،ص٩٣.

(١٧) حسن الفقيه، قوانين التوقيع الإلكتروني والمسؤولية التعاقدية، ٢٠١٨، مكتبة القانون والاقتصاد، الطبعة: الأولى،ص٨٣.

(١٨)خالد شريف، قانون العقود الإلكترونية وأثره على المعاملات التجارية، ٢٠٢١، دار الكتب القانونية، الطبعة: الأولى،ص١٧.

(١٩) سعيد عبد الكريم، العقود الإلكترونية: بين التشريع والتنظيم، ٢٠٢١، دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى،ص٤٨.

(٢٠) سامي العطار، المسؤولية المدنية في العقود الإلكترونية، ٢٠٢٠، دار النهضة العربية، الطبعة: الأولى، ص٥٥.

(٢١) خالد عبد العزيز، التشريعات الحديثة للعقود الإلكترونية في القانون العربي، ٢٠١٧، دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى،ص١٨.

(٢٢) نجلاء عبد الرازق، حماية المستهلك والمسؤولية القانونية في العقود الإلكترونية، ٢٠١٨، دار الفكر الجامعي، الطبعة: الأولى،ص٤٩.

(٢٣) فاطمة الزهراء محمد، القانون الإلكتروني والمسؤولية في التعاملات الرقمية، ٢٠١٩، دار الكتب القانونية، الطبعة: الأولى،ص٨٣.

(٢٤) علي محمود، التطور الرقمي وأثره على العقود التجارية الإلكترونية، ٢٠٢٠، دار الثقافة العربية، الطبعة: الأولى،ص٦٩.

(٢٥)عادل عبد المنعم، العقود الإلكترونية وحماية البيانات الشخصية، ٢٠٢١، دار الجامعة الجديدة، الطبعة: الأولى،ص٢٥.

(٢٦) يوسف القاضي، المسؤولية القانونية في العقود الإلكترونية الدولية، ٢٠١٩، دار النهضة العربية، الطبعة: الأولى،ص٣٧.

[٢٧] أيمن الباز، قانون الإنترنت والعقود الإلكترونية، ٢٠١٨، دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى،ص٣٩.

[٢٨] منى السعدي، القانون المدني والعقود الإلكترونية، ٢٠٢٠، دار الفكر الجامعي، الطبعة: الأولى،ص٦١.

[٢٩] عبد الرحمن المحمود، التجارة الإلكترونية والمسؤولية التعاقدية، ٢٠١٦، دار الكتب القانونية، الطبعة: الأولى،ص٧٤.

[٣٠] منى السعدي، القانون المدني والعقود الإلكترونية، ٢٠٢٠، دار الفكر الجامعي، الطبعة: الأولى،ص٦٦.

[٣١] أحمد الطاهر، المسؤولية المدنية والجنائية في العقود الإلكترونية، ٢٠١٧، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة: الأولى،ص٥٧.

[٣٢] خالد عبد العزيز، التشريعات الحديثة للعقود الإلكترونية في القانون العربي، ٢٠١٧، دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى،ص٦٤.

[٣٣] يوسف القاضي، المسؤولية القانونية في العقود الإلكترونية الدولية، ٢٠١٩، دار النهضة العربية، الطبعة: الأولى،ص٢٢.

[٣٤] أحمد الطاهر، المسؤولية المدنية والجنائية في العقود الإلكترونية، ٢٠١٧، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة: الأولى،ص٩٥.

المصادر والمراجع

المصادر العربية:

١.أحمد إبراهيم، العقود الذكية والمسؤولية القانونية في العالم الرقمي، ٢٠١٩، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة: الأولى.

٢.أحمد الطاهر، المسؤولية المدنية والجنائية في العقود الإلكترونية، ٢٠١٧، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة: الأولى.

٣.أيمن الباز، قانون الإنترنت والعقود الإلكترونية، ٢٠١٨، دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى.

٤.حسن الفقيه، قوانين التوقيع الإلكتروني والمسؤولية التعاقدية، ٢٠١٨، مكتبة القانون والاقتصاد، الطبعة: الأولى.

٥.حسن عبد الوهاب، التوقيع الإلكتروني والمسؤولية المدنية في العقود الإلكترونية، ٢٠١٦، دار النهضة العربية، الطبعة: الأولى.

٦.خالد شريف، قانون العقود الإلكترونية وأثره على المعاملات التجارية، ٢٠٢١، دار الكتب القانونية، الطبعة: الأولى.

٧.خالد عبد العزيز، التشريعات الحديثة للعقود الإلكترونية في القانون العربي، ٢٠١٧، دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى.

٨.سامي العطار، المسؤولية المدنية في العقود الإلكترونية، ٢٠٢٠، دار النهضة العربية، الطبعة: الأولى.

٩.سعيد عبد الكريم، العقود الإلكترونية: بين التشريع والتنظيم، ٢٠٢١، دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى.

١٠.سمير عبد الله، التحكيم الإلكتروني والمسؤولية القانونية في العقود الرقمية، ٢٠٢٠، دار الفكر الجامعي، الطبعة: الأولى.

١١.عادل عبد المنعم، العقود الإلكترونية وحماية البيانات الشخصية، ٢٠٢١، دار الجامعة الجديدة، الطبعة: الأولى.
١٢.عبد الرحمن المحمود، التجارة الإلكترونية والمسؤولية التعاقدية، ٢٠١٦، دار الكتب القانونية، الطبعة: الأولى.
١٣.عبد الله الفقي، القانون والتجارة الإلكترونية: التحديات والمسؤوليات، ٢٠١٥، دار النهضة العربية، الطبعة: الأولى.
١٤.علي محمود، التطور الرقمي وأثره على العقود التجارية الإلكترونية، ٢٠٢٠، دار الثقافة العربية، الطبعة: الأولى.
١٥.فاطمة الزهراء محمد، القانون الإلكتروني والمسؤولية في التعاملات الرقمية، ٢٠١٩، دار الكتب القانونية، الطبعة: الأولى.
١٦.فوزي عبد الكريم، العقود الإلكترونية في القانون الدولي الخاص، ٢٠١٩، دار النهضة العربية، الطبعة: الأولى.
١٧.محمد جمال، التجارة الإلكترونية وأحكام العقود في الفضاء الرقمي، ٢٠١٨، دار الجامعة الجديدة، الطبعة: الثانية.
١٨.مصطفى عبد الرحمن، العقود الإلكترونية والمسؤولية القانونية، ٢٠١٧، دار الفكر الجامعي، الطبعة: الأولى.
١٩.منى السعدي، القانون المدني والعقود الإلكترونية، ٢٠٢٠، دار الفكر الجامعي، الطبعة: الأولى.
٢٠.نجلاء عبد الرازق، حماية المستهلك والمسؤولية القانونية في العقود الإلكترونية، ٢٠١٨، دار الفكر الجامعي، الطبعة: الأولى.
٢١.يوسف القاضي، المسؤولية القانونية في العقود الإلكترونية الدولية، ٢٠١٩، دار النهضة العربية، الطبعة: الأولى.

المصادر الاجنبية:

1.Abdul Rahman Al Mahmoud, Electronic Commerce and Contractual Liability, 2016, Dar Al Kotob Al Qanuniya, Edition: First.
2.Abdullah Al-Faqih, Law and E-Commerce: Challenges and Responsibilities, 2015, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Edition: First.
3.Adel Abdel Moneim, Electronic Contracts and Personal Data Protection, 2021, Dar Al Jamia Al Jadida, Edition: First.
4.Ahmed Al Taher, Civil and Criminal Liability in Electronic Contracts, 2017, Anglo Egyptian Library, Edition: First.
5.Ahmed Ibrahim, Smart Contracts and Legal Liability in the Digital World, 2019, Anglo-Egyptian Library, Edition: First.
6.Ali Mahmoud, Digital Development and Its Impact on Electronic Commercial Contracts, 2020, Dar Al Thaqafa Al Arabiya, Edition: First.
7.Ayman Al Baz, Internet Law and Electronic Contracts, 2018, Dar Al Fikr Al Arabi, Edition: First.
8.Fatima Al-Zahraa Muhammad, Electronic Law and Liability in Digital Transactions, 2019, Dar Al-Kotob Al-Qanuniya, Edition: First.
9.Fawzy Abdel-Karim, Electronic Contracts in Private International Law, 2019, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Edition: First.

10.Hassan Abdel-Wahab, Electronic Signature and Civil Liability in Electronic Contracts, 2016, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Edition: First.
11.Hassan Al-Faqih, Electronic Signature Laws and Contractual Liability, 2018, Law and Economics Library, Edition: First.
12.Khaled Abdel Aziz, Modern Legislation for Electronic Contracts in Arab Law, 2017, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Edition: First.
13.Khaled Sharif, Electronic Contracts Law and its Impact on Commercial Transactions, 2021, Dar Al-Kotob Al-Qanuniya, Edition: First.
14.Mohamed Gamal, E-Commerce and Contract Provisions in Digital Space, 2018, Dar Al-Jami'a Al-Jadida, Edition: Second.
15.Mona Al Saadi, Civil Law and Electronic Contracts, 2020, Dar Al Fikr Al Jami, Edition: First.
16.Mustafa Abdel Rahman, Electronic Contracts and Legal Liability, 2017, Dar Al-Fikr Al-Jami'i, Edition: First.
17.Naglaa Abdel Razek, Consumer Protection and Legal Liability in Electronic Contracts, 2018, Dar Al-Fikr Al-Jami'i, Edition: First.
18.Saeed Abdul Karim, Electronic Contracts: Between Legislation and Regulation, 2021, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Edition: First.
19.Sami Al-Attar, Civil Liability in Electronic Contracts, 2020, Dar Al-Nahda Al-Arabiyya, Edition: First.
20.Samir Abdullah, Electronic Arbitration and Legal Liability in Digital Contracts, 2020, Dar Al-Fikr Al-Jami'i, Edition: First.
21.Youssef Al Qadi, Legal Liability in International Electronic Contracts, 2019, Dar Al Nahda Al Arabiya, Edition: First.